جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
صادر
١٧٤ | ٢٠٢٤/٣/٣ | تقرير

**السيد الدكتور المهندس / رئيس مجلس الإدارة**

**الشركة المصرية للاتصالات**

**تحية طيبة وبعد ،،،**

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

تحريراً في: ٣ / ٣ / ٢٠٢٤

**القائم بعمل الوكيل الأول**

**مدير إدارة**

نبيله محروس حلمى

**" محاسبة / نبيله محروس حلمى "**

وارد
الإدارة العامة لمراقبي الحسابات
رقم / ١١٨ تاريخ ٢/٣/٢٠٢٤

محمد ،،،

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

# تقريـــر مراقب الحسابات

## إلى الســادة / مساهمـــي الشركـــة المصريـــة للاتصـــالات

راجعنا القوائم المالية " المجمعة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شـــركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعة للدخل (الأرباح أو الخسائر) والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية " المجمعة " مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

### مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا وقد تمت مراجعتنا لها وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب على أن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ وبعمل إجراءات تقييم الخطر، يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

أساس إبداء الرأى المتحفظ

**في ضوء فحصنا للقوائم المالية المجمعة والمعلومات والبيانات التي أمكن الحصول عليها نشير إلى ما يلي: -**

١. لم نواف بالقوائم المالية لبعض الشركات التابعة في ٢٠٢٣/١٢/٣١(الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية، شركة TE للاستثمار القابضة) وما تم موافاتنا به من قوائم مالية للشركات التابعة غير معتمدة كما لم نواف بتقارير مراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها ، كما تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ باستخدام بيانات مالية غير معتمدة وغير مدققة للشركات الشقيقة (خدمات التوقيع الإلكتروني ، فودافون) في ذات التاريخ الأمر الذي لم يمكنا من الوقوف علي صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة.

٢. **تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١.٨٣٤مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضي تبين بشأنها ما يلي: -**

- نحو١.٣مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما انتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.

- نحو٥١٣.٦ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الانتفاع ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري– أسيوط – قطاعي وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء.

- نحو ٢٠.٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضي مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ تتمثل في: -



محمد ،،،

أ- نحو ١٥.٨مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ للأرض التي تعدي عليها حي شرق مـــــــــدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب- نحو ٥ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراة منذ عام ٢٠٠٧ بشارع فيصل بمحافظة الجيزة والتي صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر في الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" وقامت الشركة بإستئناف الحكم بدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ولم يبت حتى تاريخه في الشق الموضوعي، مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم إستخدام الشركة حقها القانوني الذى كفلته لها المادتين ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدني بإبداء طلب اكتساب ملكية الأرض بالتقادم في محكمة أول درجة ، وعندما أبدت الشركة طلبها في محكمة الإستئناف لم تنظر اليه المحكمة وذلك استناداً للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والتي تفيد "عدم قبول المحكمة بطلبات جديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها" مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الاستئناف.

هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى٢٠٢٣/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها، بالرغم من وجود العديد من القيود على الأراضي منها على سبيل المثال (إلغاء التخصيص الصادر للشركة لبعض الأراضي نتيجة عدم التزامها ببناء السنترالات في المواعيد المحددة)، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة في هذا الشأن.

٣. استمرار الشركة في تسجيل بعض الاستثمارات المدرجة ضمن بند استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والبالغ قدرها في ٢٠٢٣/١٢/٣١**نحو ٦٠ مليون جنيه** (بعد خصم إضمحلال قدره نحو٤٠ مليون جنيه) **بالتكلفة** بدلاً من القيمة العادلة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

ويتصل بما سبق لم يتم الإفصاح عن قيمة الإضمحلال في ذلك الاستثمار والبالغ نحو ٤٠ مليون جنيه بكل من إيضاح رقم (١٨) " استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر "،



محمد ...

وإيضاح رقم (٢٦)"الإضمحلال في أصول مالية" ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية.

٤. تم تعلية حسابات الاستثمارات **"بالخطأ"** بالمبالغ المسددة من تحت حساب رأس المال لبعض الشركات ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصص لعدم استكمال باقي الشركاء لحصصهم، **وبيان ذلك ما يلي: -**

- **نحو ٢.٥ مليون جنيه** يمثل قيمة استكمال نصيب الشركة في رأس المال الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني (استثمارات مالية في شركات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية - شركة شقيقة) مسددة منذ ٢٠١٤/٦، وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنه تم عقد جمعية عمومية غير عادية في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣ وتم الموافقة على إتخاذ إجراءات ضد المساهم "بي تراست" لسداد باقي حصته من رأس مال الشركة وأن الشركة تقوم بالتنسيق مع البريد (المساهم الرئيسي) لشراء حصة المساهم المذكور.
- **نحو ٢.٤٥ مليون جنيه** يمثل قيمة استكمال نصيب الشركة في رأس المال الشركة العربية لتصنيع الحاسبات (استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر) المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥.

٥. بلغت الإلتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح الغير موزعة بالشركات التابعة والشقيقة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢.١٩٨ مليار جنيه، وقد تبين بشأنها ما يلي: -

- تم حساب تلك الالتزامات دون مراعاة خصم المبلغ المقترح توزيعه لكل من العاملين ومجالس إدارات تلك الشركات - وفقاً للمادة (٤١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١- من أرباح العام المالي الحالي ٢٠٢٣(والبالغ مجموعها نحو ١٢.١٣١ مليار جنيه).

- بلغت قيمة تلك الالتزامات بإيضاحات القوائم المالية في ٢٠٢٣/١٢/٣١-إيضاح رقم (٢٦-٣) - بنحو ٢.١٩٨ مليار جنيه في حين بلغت بأوراق العمل - قيد رقم (٤٧) -بنحو ٢.١٧٠ مليار جنيه (بفرق قدره ٢٨.٢٢٣ مليون جنيه).

**<u>الرأى المتحفظ</u>**

**وفيما عدا تأثير ما ورد في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ونتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.**

**مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-**

١. استمرار الشركة في الاستثمار في شركات [١] لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه.

**ويتصل بما سبق فقد تلاحظ بشأن بعضها ما يلي: -**

أ- **شركة صندوق تنمية التكنولوجيا** مستثمر فيها بمبلغ ٦٠ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦.١٥ % من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد استثمار بنحو ٢١,٤٩٧ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار وحتى تاريخه ، وقد تم اتخاذ قرار بتصفية الصندوقين وفقاً لموافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك، وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة بأنه سيتم إجراء توزيع للأرباح في الجمعية العامة القادمة وأنه لم يتبقى من الصندوق الأول سوي شركتين ومن الصندوق الثاني سوي شركة واحدة .

ب- **شـــــركة كويك تيل** مستثمر فيها بمبلغ نحو١١.٥٢٤ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٢، وتم حساب اضمحلال لتلك القيمة في السنوات السابقة نظراً لتدهور نتائج أعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتى صدور حكم محكمة استئناف عالي القاهرة الاقتصادية في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بإشهار إفلاس تلك الشركة.

ج- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه وقد تم حساب اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الأعوام السابقة ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) نحو ١٠.٠١٣ مليون جنيه لتبلغ جملة خسائر الشركة نحو ٨٦.٧٤٩ مليون جنيه بنسبة ١٢٤ % من رأسمالها المصدر ، هذا وقد سبق وأن أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الأم في ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات في الشركة المذكورة ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة علي مراجعة قوائمها المالية المجمعة بان الشركة مازالت تحقق خسائر وهو ما يضعف موقف الشركة في حالة التخارج وكذلك عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من حصص المساهمين الاخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال.

د- **حققت الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC)**"شركة تابعة" في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مجمل خسارة نشاط بنحو ٧.٧ مليون جنيه، وصافي خسارة نشاط بنحو ٩.٣ مليون جنيه، لتحقق الشركة صافي خسارة بنحو ١٤٠.٦ مليون جنيه (متأثرة بتكاليف تمويلية - خسائر ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية - بنحو ١٤٠.٣ مليون جنيه).

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة أن الشركة تعمل حالياً على إدارة الأجزاء المتبقية من أصولها والتي تعد عملياتها بسيطة جداً خلال العام ولم نقف على أسباب إكتفاء الشركة بذلك وعدم سعيها لتحقيق أرباح مستمرة، كما أفادت بانه بالنسبة لفروق العملة فإنه سيتم فحصها وعمل اللازم بشأنها في ضوء نتائج الفحص خلال الربع الرابع ٢٠٢٣ وهو ما لم يتم.

---

[١] - ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول

٢.لم يتم تحصيل مبلغ نحو ٨.٤٨٥ مليون جنيه يمثل حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة "عرب سات" (استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) وذلك منذ صدور موافقة الجمعية العامة للشركة المذكورة على التوزيع في عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠، كما لم نواف بالقوائم المالية للشركة عن عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنه تم طلب الحصول علي حصة الشركة من توزيعات أرباح شركة عرب سات خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المذكورة المنعقدة في ١٥ مايو ٢٠٢٣ وتم ارسال استعجال لشركة عربسات بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠٢٣ ولم يتم الرد على طلب الشركة في هذا الشأن حتى تاريخه.

**تحريراً في : / /٢٠٢٤**

**مدير عام**
**محاسب / خالد حسن محمد سالم**

**وكلاء الوزارة**

**محاسب/ تامر سيد حسن محمد**

**محاسبة/ سهام عبد اللطيف أحمد**

**محاسب/ أمانى حنفى الرشيدى**

**محاسب/ إيهاب سالم محمود**

**محاسب/ خالد عبد المحسن اسماعيل**

**القائم بعمل الوكيل الأول**
**مدير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات**

**"محاسبة / نبيله محروس حلمي "**